في البدء كانت «الجنادرية»..!

د. محمد جابر الأنصاري

يعيش السعوديون اليوم إصلاحات اجتماعية وسياسية عديدة بدأت أفكاراً في «الجنادرية» تناقش حولها الجيل الأول بحدّة. حضرت تلك «النقاشات» الساخنة وكنت من المشاركين فيها. وللتعرف إلى ظاهرة «الجنادرية»، فإن مؤسسها وراعيها عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود –عندما كان رئيساً للحرس الوطني– قسمها قسمين: القسم التراثي الخاص بالمملكة العربية السعودية للحفاظ على «الهوية» والذي وجدت فيه دول الخليج الأخرى قدوة ونموذجاً للحفاظ على «هويتها» أيضاً في بداية عصر العولمة ومع تطوراته، ولا بد من التنويه هنا الى ان حمد بن عيسى آل خليفة، منذ أن كان ولياً للعهد إلى أن أصبح ملكاً للبحرين، كان شديد الحرص على إحياء «يوم التراث» بمتحف البحرين الوطني كل عام موجهاً لأن يركّز الاحتفال على جانب من جوانب التراث –كتربية الخيول أو صيد اللؤلؤ، إلخ– من منطلق «الإحياء التراثي» الذي أراده الملك عبدالله بن عبدالعزيز للسعودية وشقيقاتها دول الخليج العربية.

أما القسم الثاني الذي قرره الملك عبدالله فهو الندوات الفكرية في الجنادرية التي ظلت مقتصرة على السعودية، ولكن أصغى إليها ليس مجتمعات الخليج العربي وإنما المجتمعات العربية قاطبة. جاءت ندوات «الجنادرية» مطلع الثمانينات في لحظة صعبة من تاريخ الثقافة العربية، وتاريخ العرب السياسي عامة. فقد تم إغلاق الحدود العربية في وجه المطبوعات الثقافية العربية التي كانت تسافر من الخليج إلى المحيط دون عوائق، وصار على المطبوعة الثقافية العربية أن تراعي الحساسيات السياسية في البلد الذي تريد دخوله.

في تلك اللحظة الصعبة جاءت، برغبة من عبدالله بن عبدالعزيز ندوات «الجنادرية» الفكرية. وقد مثّلت ملتقى ثقافياً عاماً يلتقي فيه المثقفون العرب لقاءً تفاعلياً مثمراً، ضمن بيئة محافظة كان طرح «الأفكار الجديدة» بها مغامرة قد تخطئ وقد تصيب، ولكنها الرؤية «المستقبلية» الهادفة في غد آت للتغيير والتطوير، كما نراه اليوم.

وكان «مهندس» تلك الندوات الفكرية –باشراف الملك عبدالله– ذلك المفكر الهادئ المرحوم عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري، العارف بخصوصيات المجتمع السعودي وبأدق دقائقه الذي فقدناه في زمن نحن أحوج ما نكون إليه، ولكن «دافع الإصلاح» الذي خلّفه في مجتمعه كان التعويض الحقيقي عن رحيله.

استنّ التويجري، رحمه الله، عادة حميدة تتمثل في زيارة المدعوين المشاركين في ندوات «الجنادرية» في الفندق الذي يقيمون فيه قبل بدئها، وكان يفتح صدره معهم لأي سؤال أو حوار بشأنها، وأذكر أني قلت له ذات سنة أمام الحاضرين إن السعودية لم يتوفر لها –بعد– راصد موضوعي يقرر الحقيقة بشأنها، والذين يكتبون عنها إما أنهم مدفوعون بعامل الطمع، فينافقون، مبالغة في المديح لينالوا ما يطمحون إليه، وإما أنهم مدفوعون بعامل الحقد فيسرفون في الهجوم والنقد، دون حق، لكي ينالوا، بهذا الاسلوب، ما يصبون إليه. هكذا نفتقد الباحث الموضوعي الذي يقرر الحقيقة دون إفراط أو تفريط. ومازالت هذه الظاهرة قائمة للأسف.

وأذكر أن التويجري استمع إلى رأيي بهدوء، حريصاً على أن أتحدث بما أشاء، ثم انتقل إلى موضوع آخر مع ضيوفه الكثر.

تراوحت موضوعات الندوات الفكرية في الجنادرية بين مختلف القضايا التي تشغل الانسان العربي في حياته الثقافية والسياسية والاجتماعية، كالمقابلة بين نهج العقل ونهج الإيمان في الاعتقاد الديني، وبين الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجّه في حياة المجتمع، وبين الغرب والشرق في التوازن الدولي. وكان المتحاورون العرب القادمون من أقصى المغرب والمشرق يخوضون سجالات عنيفة حول هذه القضايا على أرض السعودية التي نعتبرها في بلدان الخليج العربية عمقنا الاستراتيجي و«بيت العرب الكبير».

وعندما يتأمل المرء اليوم في الاصلاحات والتطويرات التي يجريها الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية في بلاده، ويعود إلى قضايا الندوات الفكرية في «الجنادرية» يجد أن هذه من تلك، وأن تلك النقاشات الفكرية لم تكن «ترفاً ثقافياً»، بل كانت تمهيداً لإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية كانت تدور، منذ ذلك الوقت، في أذهان أصحابها، وكما أشارت صحيفة أجنبية ليس معروفاً عنها انصافها لقضايا العرب، فإن «الصورة» في السعودية تتغيّر «الايكونومست: يناير 28 – فبراير 3 ، ص 31».

وفي بلدان غنية، كالسعودية ودول الخليج لا يمثل الصراع الاقتصادي إلا جزءاً من الصورة، أما صراع الأجيال بين جيل قديم وآخر جديد، فلا بد أن يحسب حسابه أيضاً. من هنا فإن التغيير، بالدرجة الأولى، وقبل السياسة تغيير اجتماعي. فلا بد أن يتغير المجتمع أولاً. وبعدها يأتي التغيّر السياسي والاقتصادي. إلخ.

والذين تابعوا ندوات «الجنادرية» الفكرية منذ بدايتها يدركون أن تلك الندوات الفكرية كان هدفها مخاطبة العقول، قبل كل شيء، تمهيداً للتغيير المنتظر.

وقد تذكّرت السعودية يوم أمس الأربعاء 16 ربيع الأول 1433هـ الموافق 8 فبراير 2012م، مهرجانها الوطني للتراث والثقافة لهذا العام، فعبدالله بن عبدالعزيز وفيٌ لما بدأه، وإن أمر بإلغاء «الأوبريت الغنائي» للمهرجان تضامناً ووقوفاً مع الأشقاء العرب في سوريا ومصر واليمن وليبيا وتونس، وحداداً على «العديد من الضحايا الأبرياء» الذين ذهبوا ويذهبون في الأحداث المؤسفة والمؤلمة.

وفي الختام لا بد من تكرار الدعاء خلف مؤسس «الجنادرية» وراعيها:

«اللهم اغفر للشهداء وارحمهم برحمتك وأزل الغمة عن بلادنا العربية والإسلامية، واحفظ أمنها واستقرارها، وادحر كيد أعدائها المتربصين بها».

اللهم آمين، فأنت ولي ذلك والقادر عليه.

www.dr-mohamed-alansari.com

أنتم بحاجــة لفقه الدولة لا فقه الدعـوة

صلاح الجودر

الإشكالية الكبرى التي تواجهها المنطقة منذ مطلع العام الماضي (2011م) حتى يومنا هذا هو دخول قوى التيار الديني المتطرف في العمل السياسي، ومعالجة القضايا السياسية بفتاوى دينية متزمتة، ولربما استغل الدين لمصالح سياسية وحزبية وطائفية، ويكفي شاهد على ذلك حين تحولت بعض المنابر الدينية إلى مسرح أسبوعياً للقضايا السياسية!، لذا تحليل تلك المواقف يأتي بهدف استيعاب ما يطرح في الساحة اليوم والتعاطي معه بفقه الواقع، فالكثير من القوى الدينية، باختلاف مدارسها ومذاهبها ومناهجها ومرجعياتها، إلى اليوم لم تستوعب الديمقراطية والتعددية والحرية وحقوق الإنسان، فأصبح بينها التنافر والتباعد وعدم الجلوس مع بعضها البعض إلا بوجود (محرم أجنبي)!، والسبب في ذلك أنها أصيبت منذ أيامها الأولى بداء الأكثرية والأغلبية حتى تلبستها ثقافة الاقصاء للأخر المختلف.

لذا يأتي علاج الاشكالية التي تشهدها المنطقة، وتفكيك خيوطها التي تعترض مسيرة التقدم، في فهم العقلية السلطوية الدينية، ومحاولة تحليلها وإعادة قراءة سلوكياتها، فتلك العقلية لم تعد محصورة في المساجد والجوامع، بل هي اليوم في الكثير من المواقع والمراكز، فلا يمكن لها أن تعالج القضايا المجتمعية بعقلية الاستعلاء والاقصاء ورفض الآخر كما حصل في التجربة الأفغانية والعراقية قبل سقوطهما، وإنما المعالجة تكون من خلال تعزيز الدولة المدنية.

حداثة التجربة الديمقراطية في المنطقة قد تكون مبررا مؤقتاً للصراع والصدام الدائر اليوم على صفحات مراكز التواصل الاجتماعي وأجهزة الاتصال الرقمي، في حين أن المرحلة تعد من أصعب المراحل خاصة مع طرح مشروع تغيير هوية المنطقة وإعادة رسمها من جديد بخلاف ما كان عليه مشروع سايس بيكو المدمر، وقد أبدت الكثير من القوى الدينية في الساحة اليوم تخوفها من المجهول القادم مع المشروع المطروح اليوم، لذا يجب تبسيط التحليل السياسي للكثير من القوى والرموز الدينية من أجل الخروج من عنق الزجاجة، فإن الساحة في طريق الخروج من الأزمة الخانقة وذلك لعدة أسباب:

أولاً سعي الحكومة لمعالجة كل السلبيات، وتصويب كل الأخطاء، التي وقعت في العام الماضي (2011م)، وذلك من خلال تفعيل توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق والمعروفة بتقرير بسيوني، وكذلك تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، وهي محاولات جادة من الحكومة رغم مرارتها (كما قال وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف) للتنفيس عن الشحنات المتركمة في نفوس الكثيرين، بالإضافة إلى إشراك القوى السياسية المختلفة في صنع القرار من خلال الحوار المباشر والمفتوح.

ثانياً: ليس من مصلحة أي من القوى السياسية أن يقع صدام أهلي، فقد شهدت الساحة محاولات عدة لدفع المجتمع للصدام الأهلي، وقد فوتها أبناء المجتمع، فالجميع سيسعى لتجاوز المرحلة السابقة بكل مساوئها، وفتح قنوات الحوار المباشر وغير المباشر للتواصل واحتواء الأزمة، خاصة وأن الحكومة لا تسعى لتهميش القوى السياسية والغاء دورها أو التضييق على أعضائها لأنها تؤمن بسنة التدافع السياسي بين القوى.

إن الحل يكمن في معرفة القوى الدينية لأهمية التعايش بينها، والايمان بالديمقراطية بكل عجره وبجره، والدعوة لتأصيل المشهد الديمقراطي وترسيخه، وهذا هو الأسلوب الذي سيعيد التوازن للقوى السياسية، وسيحافظ على كيانها وأعضائها حينما تؤمن بالتعددية السياسية.

إن مفهوم الدولة المدنية يفتح المجال أمام القوى المختلفة للمشاركة باللعبة السياسية، والموافقة على شروطها وقواعدها، فهي لعبة يعلم الجميع أنها تحتاج إلى سنوات طويلة لجني ثمارها، فليس الهدف معرفة من سيقوم بالاصلاح، ولكن الهدف أن يكون هناك إصلاح تشارك فيه جميع القوى السياسية.

المرحلة الراهنة تستوجب العمل في ظل الدولة المدنية وفق الأسس والمعايير المتفق عليها، فالظروف التي تشهدها المنطقة تستدعي العمل السياسي الهادئ لا الغوغائي، وهذا لا يتأتى إلا إذا استوعبت رموز التيار الديني بأنها اليوم في حاجة إلى فقه الدولة لا فقه الدعوة!!.

Sh.s.aljowder@gmail.com

طائفيو العراق والتخريب في مملكة البحرين!

داود البصري

الاحتجاج الرسمي الذي تقدمت به حكومة مملكة البحرين ضد تصرفات وممارسات وتحريضات زعيم التيار الصدري المتخلف مقتدى الصدر وكذلك عدد آخر من زعماء الطوائف العراقية ومنهم أحمد الجلبي وإبراهيم الجعفري وغيرهم من زعماء الفشل العراقي المقيم يمكن أن يكون الأساس الأول في فشل عقد القمة العربية القادمة المقرر عقدها في بغداد والتي تدور حول إمكانيات انعقادها شكوك حقيقية نظرا لصعوبة الوضع العراقي وتردي الحالة الأمنية.

إضافة لحالة الاستقطاب السياسي الحاد والموقف العراقي الرسمي المخجل والمعيب من الثورة السورية وقضايا قومية أخرى بسبب تخلف السياسة الخارجية العراقية وتورطها بمواقف وذيول الجماعات الطائفية المتخلفة المتحكمة بمسيرة ومواقف السلطة في العراق. ما يفعله الطائفيون العراقيون المرتبطون بالأجندة الإيرانية في العراق وفي طليعتهم جماعة مقتدى الصدر وخصومه الألداء في التنظيمات الارهابية المتحالفة مع رئيس الحكومة نوري المالكي كعصابتي كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق من تخريب لعلاقات العراق العربية والدولية ومن إشعال لنيران الفتنة في الخليج العربي وفي العراق ذاته استجابة لأوامر إيرانية مباشرة، هو من الأمور المعيبة التي تتحمل الحكومة العراقية بنهجها الطائفي القح مسؤوليتها المباشرة.

والإحتجاج الرسمي البحريني لم يأت إلا بعد أن تجاوزت العصابات الطائفية في العراق كل الخطوط الحمراء بخطاباتها الداعية لإسقاط الأنظمة والتدخل في شؤون دول الجوار بل وتهديد الأمن القومي للمنطقة علنا وبوقاحة منقطعة النظير كما فعلت كتائب حزب الله مع دولة الكويت وقصفها بالصواريخ الإيرانية لمنشآت ميناء مبارك وتهديدها بالمزيد من الأعمال العدوانية! في ظل غفلة وعجز وزارة الدفاع العراقية والقائد العام للقوات العراقية المسلحة نوري المالكي التي تتحدى تلك العصابات سلطاتها الافتراضية!. فالميليشيات الطائفية العراقية على ما يبدو باتت أقوى من جيش الدولة المقسم أيضا على أساس الولاء والانتماء الطائفي المريض!.

تهديد وابتزاز مملكة البحرين ليس عملية خاصة ببعض الأحزاب الطائفية ذات المنهجية الإيرانية فقط، بل إنها عملية تحريض طائفي عدوانية واسعة تشترك فيها وتديرها بفعالية الأحزاب التي تقود السلطة في تجمع الائتلاف الوطني العراقي الطائفي، فحزب الدعوة من خلال وليه الفقيه الإيراني محمود شاهرودي والذي هو الواجهة الرئيسية للولي الإيراني الفقيه، يشجع علنا ومن خلال تلفزيون الرفيق الدعوي ورئيس الوزراء العراقي السابق الفاشل إبراهيم الجعفري «قناة بلادي» المخربين في البحرين بل ويساند شعار إسقاط النظام الشرعي البحريني وتحويل ذلك البلد العربي الأصيل لملحقة لمزرعة الولي الإيراني الفقيه!. وكذلك الحال مع جماعة المجلس الإيراني الأعلى «جماعة الحكيم» ومن خلال قناتهم الفضائية «الفرات» التي تبالغ وتكذب وتلفق وتتحيز طائفيا في عرض أحداث البحرين بينما تغمض العيون تماما عن ثورة الشعب السوري العارمة وجرائم النظام السوري المجرم الشنيعة وهو كما نعلم الحليف الاستراتيجي لإيران ولتلكم الجماعات بحكم التبعية والولاء والاستعاضة، بل إن شخصا غربي التوجه كالدكتور أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي انحاز لولاءاته الطائفية غير المتوازنة وقرر خوض الحرب ضد مملكة البحرين بشكل زاعق ومثير للشبهات.

وليس سرا القول بأن العصابات الطائفية العراقية قد جعلت من النجف مقرا لما يسمى بحكومة البحرين المؤقتة!! وهي حكومة إيرانية سخيفة تعتمد على بعض وجوه الفتنة الطائفية وتلقى دعما إيرانيا يستغل الوضع العراقي المشوش من أجل إثارة الفتنة السوداء في البحرين. من المؤسف حقا أن يتحول العراق الممزق طائفيا والمنتهك أمنيا لمقر لإدارة عمليات الفتنة الطائفية الإقليمية وأن يكون مركزا لتجمع كل العصابات الطائفية المرتبطة بالمشروع الإيراني التخريبي الموجه لاختراق العالم العربي وإقامة الجيوب الطائفية المريضة وإشاعة أجواء الفتنة في الخليج العربي بهدف قلب الأنظمة السياسية الدستورية والشرعية لصالح أهل المشروع الإيراني المرتبط بإقامة الإمبراطورية الفارسية الجديدة بحمولاتها الطائفية المريضة، وهو مشروع فاشل يشهد العالم اليوم بداية انحداره وتلاشيه كأي ميكروب ضار، الدبلوماسية العراقية في مأزق حقيقي، فهي تدمن الإنكار المضحك لمحاولات أطراف مهمة في السلطة العراقية لاحتضان أهل الفتنة وتشجيعهم، بينما الوقائع الميدانية تؤكد الحقائق وتفضح المستور!! فإلى أين يقود الطائفيون الجهلة العراق؟.. تلك هي المسألة...!.

dawoodalbasri@hotmail.com

مسامرات

خالد البسام

غــياب

كان عندنا زميل في العمل ذبح معظم أقاربه من أجل عيون الغياب الذي أفرط فيه لدرجة أن غيابه كان أكثر من حضوره.

وعاصرت زميلاً آخر لم يبق شيء في جسده لم يتعب ولم يمرض بسبب الأعذار التي وزعها على تأخره عن العمل فمرة رأسه يوجعه ومرة ظهره وأخرى بطنه، وفي رابعة رجله، وهكذا حتى وصل إلى أصابع رجله اليمنى ثم اليسرى.

ولو بقيت أتحدث عن الأعذار اليوم لاحتجت إلى قاموس لأسجلها من العيارين والجمبازين، غير أنني اكتفي اليوم بطرائف الأعذار وأكثرها تطوراً.

ففي البلدان المتخلفة مثلاً يقول الموظف أن الباص ذهب عنه ولم يلحقه، لكن الموظف في أمريكا عنده أفضل الأعذار وهذه بعضها كما أحصتها إحدى المؤسسات المتخصصة:

– عندما كنت أقود سيارتي في الطريق السريع، اعترض سبيلي مسلح يبدو أنه من الشرق الأوسط، واحتجزني كرهينة، ثم أطلق سراحي!

– لحقت بي قطتي إلى موقف الحافلات، فاضطررت إلى إعادتها إلى المنزل، ولكنها لحقت بي مرة أخرى.

– منعتني زوجتي من مغادرة غرفة النوم قبل جفاف أرضية المطبخ، لأنها شطفت المطبخ ونظفته في الصباح.

– اضطررت إلى أخذ جدي العجوز إلى المستشفى لمعالجة ضعف سمعه، وتنظيف أذنيه من الشوائب.

– الموظفات: تركت علبة مساحيق التجميل الخاصة بي في سيارتي، وأخذ صديقي السيارة وسافر بها إلى الأسكا.

– بعد انطلاقي من المنزل بمسافة قصيرة، تعرض شاب للاعتداء وسقط قتيلاً، وتجمهر الناس وسدوا الطريق، ولم أتمكن من متابعة سيري بالسيارة، فعدت إلى المنزل، ثم حضرت بعد أن خفت الزحمة.

– كان أمام البناية التي أسكن بها شاحنة على وشك الانفجار وطلبت منا الشرطة عدم مغادرة منازلنا.

– امتلك قرداً صغيراً أحضرته من آسيا، وقد سقط القرد في حفرة، وبذلت جهوداً مضنية لإخراجه منها.

– سقطت قارورة كله أنظف فروة شعره من الزيت.

وهؤلاء الموظفون في رأيي يستحقون مكافآت بدلاً من إنذارات على عبقرية الأعذار عندهم.

albassamk1@hotamil.com